

Distr.: General
15 December 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الحادية والخمسون

جنيف، ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الحادية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في ٢٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة
٢	أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها
٥	ثانياً - موجز الرئيس
٥	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
٨	باء - حلقة النقاش: من الأزمة العالمية إلى التنمية المستدامة: المجال لبنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً
١١	ثالثاً - المسائل التنظيمية
١١	ألف - افتتاح الدورة
١١	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
١١	جيم - نتائج الدورة
١١	دال - اعتماد التقرير
١٢	المرفق الحضور

مقدمة

عقدت الدورة التنفيذية الحادية والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وعقد المجلس ثلاث جلسات عامة في هذه الدورة.

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
(البند ٢ من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- يحيط علماً بتقرير الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠ المعنون نحو تنمية إيمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً، ويعرب عن تقديره لدقة التقرير، ويشجع المجتمع الدولي على مواصلة مناقشة استنتاجاته وتوصياته التي ستكون بمثابة مدخلات من الأونكتاد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١١؛

٢- يحيط علماً أيضاً بتقرير الأونكتاد بشأن تقييم تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (UNCTAD/ALDC/2009/2)، ويشجع الأمانة، بدعم من الدول الأعضاء، على مواصلة القيام بدراسات حالة وتحليلات مقارنة للقطاعات الرئيسية ذات الأهمية لأقل البلدان نمواً بغية تحديد التجارب الناجحة والأقل نجاحاً وتعزيز تبادل أفضل الممارسات بين أقل البلدان نمواً وفيما بينها؛

٣- يعرب عن قلقه البالغ لنقاط الضعف الهيكلية الطويلة الأمد لأقل البلدان نمواً التي زاد تفاقمها نتيجة للآثار السلبية للأزمة العالمية المالية والاقتصادية الأخيرة، فضلاً عن أزمة أسعار المواد الغذائية والطاقة الشديدة التقلب التي أدت إلى تقويض احتمالات النمو والتنمية في هذه البلدان وزيادة قابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية واستمرار تهميشها في الاقتصاد العالمي، ويؤكد، في هذا الصدد، على أهمية مواصلة تدابير الدعم الدولية؛

٤- يعرب عن قلقه أيضاً لبطء التقدم في أقل البلدان نمواً نحو تحقيق الأهداف والغايات الرئيسية لبرنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية، وتنوع وتفاوت هذه التقدم، وتضاؤل فرص التوصل إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ إذا استمرت الاتجاهات الحالية؛

- ٥ - يلاحظ الحاجة الملحة لأقل البلدان نمواً إلى تنويع اقتصاداتها وتحديثها من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية من أجل تحقيق انخفاض جوهري ودائم للفقر ووقف وعكس الاتجاه المستمر إلى تهميشها. ويكرر التأكيد على أهمية الدعم الدولي المناسب في هذا الصدد وإسهامه في إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد الدولي بطريقة مفيدة؛
- ٦ - يكرر التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية في أقل البلدان نمواً تقع على عاتق أقل البلدان نمواً نفسها ولكن ينبغي أن تحظى جهودها بدعم دولي ملموس وكبير من الحكومات والمنظمات الدولية بروح من المسؤولية المشتركة من خلال شراكة حقيقية، بما في ذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- ٧ - يذكر بأن عدد أقل البلدان نمواً قد تضايف منذ السبعينات، ويشجع بالتالي المجتمع الدولي على الإحاطة علماً باقتراح الأونكتاد المتعلق بسياسات التمويل والتجارة والسلع الأساسية الدولية والتكنولوجيا والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك من خلال نهج جديدة وأكثر شمولا للتنمية المستدامة؛
- ٨ - يذكر أيضاً بأنه إذا كان المراد هو أن يكون للنمو الاقتصادي تأثير حقيقي على الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً، فإنه ينبغي أن يكون قوياً ومستداماً وشاملاً وذا قاعدة عريضة، وينبغي أن يكون مصحوباً بقدرات إنتاجية وإمدادات محسنة، واستثمارات في القطاعات الاجتماعية، وتنويع وزيادة في القيمة المضافة. وبينما يتسم تنويع الصادرات بالأهمية للقيمة المضافة والتصنيع والخدمات، فإن التنويع الأفقي، بما في ذلك في الصادرات غير التقليدية، يكون حاسماً لاحتمالات النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً؛
- ٩ - يشير إلى الفقرة ١١ من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (A/64/L.72) المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل والعادل، ويسلم بأهمية تعزيز دور المرأة في هذا الصدد؛
- ١٠ - يعرب عن تقديره للشركاء في التنمية على دعمهم المستمر لأقل البلدان نمواً، ويحثهم على تكثيف الجهود لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية التي وافقوا عليها وتحسين نوعية المعونة الإنمائية فضلاً عن فعاليتها، بما في ذلك من خلال الدعم المالي المباشر وإعادة التوازن في التكوين القطاعي للمعونة الإنمائية مع مزيد من التركيز على القطاعات الإنتاجية، وفقاً للمبادئ المتفق عليها دولياً بشأن تمويل التنمية وبشأن فعالية المعونة؛
- ١١ - يشجع البلدان على رفع القيود المفروضة على معونتها. وينبغي أن تعمل أقل البلدان نمواً والجهات المانحة معاً على المستوى الدولي لاستعراض وتوثيق وتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام المعونة وإدارتها، بغية تعزيز الملكية الوطنية؛
- ١٢ - يشير إلى الفقرة ٦٥ من اتفاق أكرا المتعلقة بوفاء جميع البلدان بالتزاماتها من أجل وصول المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم

الجمركية ونظام الحصص، على نحو ما نص عليه الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، يشيد بالبلدان المتقدمة النمو التي وفرت لجميع المنتجات الواردة من جميع أقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية ونظام الحصص، ويشجع البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك حتى الآن على تمكين هذه المنتجات بسرعة من الوصول إلى الأسواق بوجه مماثل. ويشيد المجلس أيضاً بالبلدان النامية التي وفرت للمنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية ونظام الحصص ويشجع البلدان النامية التي ترى أنها في وضع يسمح لها بالقيام بذلك على أن تحرز تقدماً في هذا الشأن؛

١٣- يؤكد من جديد على أهمية مساعدة أقل البلدان نمواً في ضمان الاستدامة طويلة الأجل للديون من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وجميع أشكال تخفيف الديون، وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء، بناء على الأطر والمبادئ القائمة. وعلى الرغم من التقدم المحرز من خلال المبادرات القائمة لتخفيف أعباء الديون، فإن عبء الديون الخارجية لا يزال مشكلة كبيرة لأقل البلدان نمواً؛

١٤- يلاحظ أن بناء روح المبادرة وتعزيز دور القطاع الخاص أساسيان لتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال تعزيز الجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية لتسهيل الوصول إليها وتشجيع نقل التكنولوجيا والدراية الفنية، فضلاً عن بناء القدرات التكنولوجية والابتكار في أقل البلدان نمواً. في هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساعدة الإنمائية، من خلال تطوير البنية الأساسية للتنمية التحتية، ورفع المستوى التكنولوجي والابتكار، وتنمية قطاع السلع الأساسية مثلاً؛

١٥- يلاحظ مع الارتياح الأهمية المتزايدة للتعاون بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى بالجنوب، الذي يعتبر مكملاً وليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب؛

١٦- يبحث الأونكتاد على مواصلة تكثيف برامجه للتعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً في حدود ولايته، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز، وعلى الإسهام في بناء القدرات من أجل إدماج التجارة (بالاعتماد على تحليل السياسات والبحوث وتوفير الدعم اللازم لتصميم وتطوير المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة) وخصوصاً مساعدة أقل البلدان نمواً في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية؛

١٧- يعرب عن تقديره للمساهمين في صندوق الأونكتاد الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً، وعن قلقه لأن الصندوق لم يبلغ قط مستواه المتوخى، ويدعو المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستثماري إلى أن يفعلوا ذلك لكي تُستخدم هذه التبرعات وفقاً لاختصاصات الصندوق الاستثماري لضمان أمور من بينها المشاركة الكاملة والفعالة من جانب ممثلي أقل البلدان نمواً والجهات الفاعلة من مجتمعها المدني في العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وفي

المؤتمر نفسه، فالصندوق الاستئماني يظل وسيلة هامة مكتملة لموارد الميزانية العادية للمبادرة بأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً وتصميم وتنفيذ تلك الأنشطة؛

١٨- يدعو إلى مراقبة واستعراض تنفيذ نتائج في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بكفاءة وفعالية من أجل، في جملة أمور، تحديد التحديات المتبقية، وتقييم التقدم المحرز، واقتراح المزيد من إجراءات السياسة العامة للتنفيذ؛

١٩- يحث الأونكتاد على المساهمة، في حدود ولايته، في التنفيذ الموضوعي والتقني لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً؛

٢٠- يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يوفر الاعتمادات الكافية لتنفيذ الأنشطة المعهود بها إلى الأونكتاد لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً؛

٢١- يشير إلى قرارات مجلس التجارة والتنمية السابقة والاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة بشأن تعزيز موارد شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، ويعرب عن قلقه الشديد لأن الموارد المخصصة لهذه الشعبة لا تزال، على الرغم من هذه القرارات والاستنتاجات، غير كافية إلى حد كبير، الأمر الذي يعرقل بشدة عمل الشعبة، ويكرر لذلك طلبه إلى الأمين العام للأونكتاد بأن ينظر في هذه المسألة على سبيل الأولوية من أجل توفير الموارد العادية كافية لهذه الشعبة لتنفيذ الأنشطة المنوطة بها وتقديم تقرير في الدورة العادية المقبلة للمجلس.

الجلسة العامة الختامية

٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١- أدلى المتحدثون المشار إليهم فيما يلي ببيانات: السيد بيتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأونكتاد، وممثل كوبا، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل نيبال، متحدثاً باسم الأقل نمواً، وممثل بنغلاديش، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية، وممثل مصر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، وممثل بلجيكا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، وممثل الجمهورية الدومينيكية، متحدثاً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وممثل الصين، وممثل تركيا، وممثل ليسوتو، وممثل فرنسا، وممثل إثيوبيا، وممثل تايلند، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، وممثل اليمن، وممثل أنغولا.

٢- وناقشت السيدة جو اليزابيث باتلر، الموظف المسؤول ونائب مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، عمل الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل بروكسل والتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقدم السيد تشارلز غور، رئيس قسم الأبحاث وتحليل السياسات في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، والسيدة جيليك كوزول - رايت، رئيس وحدة أقل البلدان نمواً في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، تقريراً أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠.

٣- واتفق المشاركون على أن من المهم، في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، أن يعاد النظر في فعالية آليات الدعم الدولي الحالية، وتحديد الدروس المستفادة، واقتراح نهج بديلة للتصدي لنقاط الضعف الهيكلي الخاصة بتلك البلدان ما دام "العمل كالمعتاد" لا يقوم بذلك. وفي نفس الوقت، ينبغي النظر في عدم وجود القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً في ضوء التحديات الإنمائية الجديدة التي تواجه تلك البلدان، لا سيما في التعاون الاقتصادي المتنامي بين الشركاء في الجنوب والآثار الضارة لتغير المناخ. وشددت بعض الوفود على أن عمل الأونكتاد فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً ينبغي أن يتجاوز مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وأن يشمل الأهداف الكمية وآليات الرصد المناسبة لتحقيق الأهداف التي سيتم الاتفاق عليها في المؤتمر القادم في اسطنبول.

٤- ورحب جميع المشاركين في المناقشة بتحليل الأونكتاد للتقدم المحرز في أقل البلدان نمواً منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل الذي يتبين منه أن هذه البلدان شهدت نتائج متواضعة وغير متكافئة فقط في أوضاعها الاقتصادية بينما لا يزال الفقر منتشرًا على نطاق واسع فيها. وكان السؤال الرئيسي المطروح في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠ هو "كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لأقل البلدان نمواً في العقد القادم؟" ولن يكون إعطاء المزيد من المعونة لأقل البلدان نمواً أو مجرد تحسين تدابير الدعم الحالية كافياً بالنظر إلى التحديات القديمة والتحديات الجديدة التي ستواجه هذه البلدان في أعقاب الأزمة. وفي هذا الصدد، يقدم التقرير ثلاث رسائل رئيسية. الأولى، أن أقل البلدان نمواً، على الرغم من نموها الاقتصادي السريع في العقد الماضي وقدرتها الظاهرة على تحمل الصدمات في الاقتصاد الكلي خلال فترة الكساد العالمي، لا تزال تعاني من الضعف في تنمية قدراتها الإنتاجية، حيث تبين أن أكثر من نصف هذه البلدان (٢٧) قد تعرض، حتى خلال فترة الازدهار، لفقدان القدرة على التصنيع. والثانية، أن تدابير الدعم الدولية لأقل البلدان نمواً كان لها تأثير رمزي وليس عملي على التنمية، كما أن النظام الاقتصادي العالمي ليس مواتياً لتنمية أقل البلدان نمواً. والثالثة، أنه يلزم، في ضوء النقاط السابقة، وجود بنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تعتمد البنية الجديدة، بوصفها إطاراً شاملاً ومتكاملاً للسياسات، على خمس ركائز هي: التمويل، والتجارة، والتكنولوجيا، والسلع الأساسية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٥- وأكد العديد من المتكلمين أن أقل البلدان نموا عملت، في العقود الثلاثة الماضية، بنموذج التنمية الذي أدى إلى عدم التقارب في دخلها مع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى وزيادة عدد الفقراء فيها إلى ٤٢١ مليون نسمة - ضعف عددهم في عام ١٩٨٠. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع لهذه البلدان في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، المسماة بفترة الازدهار، فإنها لا تزال تتميز بهيكل اقتصادي قليل التنوع، وتنمية محدودة في قدرتها الإنتاجية، وببطء التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكدت دراسات ومنشورات مختلفة للأونكتاد على أنه لا بد من أن تعمل أقل البلدان نموا على تنويع اقتصاداتها، ولكن لم تنجح تدابير الدعم الدولي التي اتخذت حتى الآن ولا الطفرة التي صاحبت مرحلة الانتعاش الأخيرة في معالجة نقاط الضعف الهيكلي الطويلة الأجل لأقل البلدان نموا بوجه مناسب.

٦- وبالإضافة إلى ذلك، أشار عدد من المتكلمين مع القلق إلى أن ما يسمى بالأزمات الثلاث - وهي أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية والاقتصادية العالمية - كشفت عن نقاط الضعف في أقل البلدان نمواً وعكست اتجاه بعض المكاسب التي تحققت خلال فترة الازدهار السابقة. وسيؤدي بطء الانتعاش واستمرار مشاكل الديون في البلدان المتقدمة النمو إلى الإخلال بالتوقعات المتوسطة إلى الطويلة الأجل لأقل البلدان نمواً وستقل احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن المرحلة السابقة للأزمة.

٧- ورحبت جميع الوفود بتقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٠ وأعربت عن تقديرها للنهج الشامل في تحليل نقاط الضعف الهيكلية في أقل البلدان نمواً ودعوته بالتالي إلى وجود بنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً. ورأى متكلمون كثيرون أن البنية الإنمائية الدولية الجديدة مناسبة بالمثل لجميع البلدان النامية، وليس لأقل البلدان نمواً فقط. وكان هناك توافق متزايد في الآراء حول الحاجة إلى تحديد استراتيجيات التنمية البديلة والسياسات ذات الصلة، والتعلم من قصص الماضي الناجحة والأقل نجاحاً في كل من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد كانت دراسات الحالة التي قام بها الأونكتاد لقطاعات محددة وبلدان محددة - التي حددت بعض التحديات التجارية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً - موضعاً للترحيب. ودُعي الأونكتاد إلى الاستمرار في إعداد التقارير المتعلقة بأقل البلدان نمواً وإلى القيام بدراسات حالة محددة، بغية استخلاص دروس ملموسة وعملية من التجارب الإنمائية المتنوعة.

٨- وعلاوة على ذلك، لاحظ العديد من المتحدثين أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث والتحليل في مجالات مثل (أ) تسخير مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية وتراكم رأس المال البشري في تنمية البلدان الأقل نمواً؛ و(ب) إدماج الأبعاد الاجتماعية (من الديموغرافيا والهجرة إلى الأهداف الإنمائية للألفية) و"الحوكمة" في تحليل تحديات التنمية في أقل البلدان نمواً؛ و(ج) كيفية معالجة الاحتياجات المحددة للدول المتأثرة بالتراجع أو التي تمر

بمرحلة ما بعد التراجع. وأكد بعض المندوبين أيضاً على الحاجة إلى مزيد من التآزر بين مختلف وكالات التنمية التي عملت وتعمل بالتحديد في القضايا التي تهم أقل البلدان نمواً.

٩- وأيد العديد من المتكلمين آراء الأونكتاد بشأن الحاجة الماسة إلى وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وحكومات أقل البلدان نمواً، مع إتاحة حيز أكبر للملكية والسياسات الوطنية. ووافق متكلمون كثيرون على المقترحات المحددة الواردة في التقرير والموجهة نحو استكشاف التحول الهيكلي في هيكلها الاقتصادية وتعزيز إطار السياسة العامة للزراعة والأمن الغذائي.

١٠- وأشار إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً يوفر الفرصة للدعوة إلى نهج جديدة، ليس لتحسين آليات الدعم الدولي فحسب، ولكن لتحديد أهداف جديدة أيضاً. ورأى أحد الوفود في هذا الصدد أنه ينبغي التركيز بقدر أكبر على الأهداف العملية ذات الأولويات الرئيسية بدلاً من التركيز على المقترحات الشاملة التي لن تتمكن من الحصول على الدعم الدولي.

١١- وشدد مشاركون آخرون على الحاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق التفضيلية لصادرات أقل البلدان نمواً، وإزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، وتبسيط قواعد المنشأ. وأعرب العديد من المتكلمين عن تقديرهم للتأييد الذي أعرب عنه في التقرير بشأن "الحصاد المبكر" لمفاوضات حولة الدوحة، بما في ذلك للتنفيذ الكامل لوصول المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية ونظام الحصص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي دعم الوصول إلى الأسواق عن طريق تنمية القدرات في جانب العرض من أقل البلدان نمواً، واعتبروا المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزز من الجوانب الحاسمة لذلك.

١٢- ولم يوافق أحد المتكلمين على اقتراح إعفاء جميع الصادرات الواردة من أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية ونظام الحصص، ولم يوافق متكلم آخر على التوصية بالسماح بقدر أكبر من المرونة في نظام حقوق الملكية الفكرية لاقتصادات أقل البلدان نمواً. ورأى أحد المتكلمين أيضاً أن الدولة يمكن بالتأكيد أن تؤدي دوراً في تنمية أقل البلدان نمواً، ولكن لا ينبغي أن تكون بديلاً لقطاع خاص مزدهر. وأخيراً، أكد أحد الوفود على الحاجة إلى منع توسيع نطاق الولايات داخل المؤسسات الدولية لما قد يؤدي إليه ذلك من ازدواجية ومفاوضات سرية.

باء - حلقة النقاش: من الأزمة العالمية إلى التنمية المستدامة: المجال لبنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً

١٣- كان فريق المناقشة في هذه الدورة مكوناً من السيد تشارلز غور، رئيس فرع البحوث وتحليل السياسات بشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، والسيدة ستيفاني

غريفيث - جونس، مديرة برنامج الأسواق المالية التابع لمبادرة حوار السياسات بجامعة كولومبيا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد فانتو تشيرو، مدير البحوث بمعهد أفريقيا الشمالية في أوبسالا، السويد.

١٤ - وقدم السيد غور موجزاً للنتائج الرئيسية في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠ ولاحظ أنه على الرغم من النمو السريع لاقتصادات أقل البلدان نمواً، فضلاً عن "التعافي الظاهر في الاقتصاد الكلي" لهذه البلدان أثناء الكساد العالمي، فإن هذه البلدان لا تزال تواجه تحديات إنمائية كبيرة. ولمواجهة نقاط الضعف المتأصلة في الهيكل الاقتصادي لأقل البلدان نمواً بسبب النقص في القدرات الإنتاجية، يلزم وجود بنية إنمائية دولية جديدة وجيل جديد من آليات الدعم الدولي. وقال إن تحسين آليات الدعم الدولي القائمة لن يكون على الأرجح كافياً بدون إصلاح أوسع نطاقاً لنظام الاقتصاد العالمي السائد، وينبغي أن تستكمل هذه الآليات بدورها بنسق يؤدي إلى التعاون بين بلدان الجنوب.

١٥ - ولاحظت السيدة غريفيث - جونس أن أقل البلدان نمواً شهدت خلال العقد الماضي بعض التحسينات الاقتصادية الهامة، وإن كانت متفاوتة وغير قابلة للدوام. بيد أنها أكدت على الحاجة إلى إصلاح إطار التنمية الحالي والاعتراف بأن آليات الدعم الدولي ينبغي أن تكون مكتملاً - وليس بديلاً - لإصلاح النظم الاقتصادية العالمية، مع زيادة التركيز على القدرات الإنتاجية وتدخل الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية، وفي نهاية المطاف على ضرورة إيجاد توازن أفضل بين الدولة والسوق. وأشارت إلى أن على المجتمع الدولي أن ينظر في الحد من تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وتجارة المناقلة، التي أثرت على الاقتصادات الناشئة أساساً، ولكن على أقل البلدان نمواً أيضاً. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى آثار إيجابية ليس بالنسبة للبلدان النامية فحسب، عن طريق منع ارتفاع سعر الصرف وعدم استقرار العملة بغير مقتض، ولكن بالنسبة للبلدان المتقدمة أيضاً، التي ستحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج - أي تسرب الطلب الكلي - في فترة من الركود العميق. وقد تبين من الأزمة المالية التي وقعت مؤخراً ضرورة تعزيز الدور الذي تقوم به حقوق السحب الخاصة والمصارف الإنمائية المحلية والصناديق السيادية من أجل تقديم المزيد من التمويل الإنمائي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يلزم بصورة عاجلة استكشاف إمكانية تنظيم وفرض ضرائب على أسواق مشتقات السلع الأساسية، وإنشاء مرفق عالمي لمواجهة التقلبات الدورية بشروط محدودة ومسارات سريعة للصرف.

١٦ - وأكد السيد تشيرو أن الإرادة السياسية المشتركة والمنتظمة حاسمة ما دامت المبادرات السابقة المتعلقة بأقل البلدان نمواً لم تحقق الهدف منها وهو الامتثال والالتزام والاتساق الشامل. وبينما كان للأزمة المالية والكساد العالمي تأثير سلبي كبير على اقتصادات أقل البلدان نمواً، فقد أتاحت هذه الأزمة وهذا الكساد أيضاً بعض الفرص الجديدة لهذه البلدان. فمن ناحية، يوفر "الوزن الاقتصادي" المتنامي للشركاء من الجنوب منفذاً سوقياً أكثر تنوعاً

لصادرات أقل البلدان نمواً، ومن ناحية أخرى، قد تنتج وفورات أجنبية إضافية ونهج استثمارية مبتكرة من الطريقة التي تستثمر بها البلدان التي لديها فوائض أموالها في الوقت الذي لا توفر فيه الاقتصادات المتقدمة المضطربة فرصاً استثمارية مناسبة.

١٧- ولاستفادة أقل البلدان نمواً من الفوائد المحتملة الناجمة عن نمو بعض الاقتصادات الناشئة والشركاء في بلدان الجنوب استفادة كاملة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز بشكل متزايد على الزعماء الإقليميين لتحفيز الزخم الإقليمي للإصلاحات الاقتصادية. وأخيراً، ينبغي زيادة التركيز على خطط التكامل الإقليمي بهدف تجميع الموارد اللازمة لتوفير المنافع العامة الإقليمية بشكل مناسب.

١٨- ورحب العديد من المتكلمين بالتوافق الناشئ للآراء حول الحاجة إلى تعزيز الدعم لأقل البلدان نمواً، والاعتراف بالمشاكل المتصلة بالبنية الإنمائية السائدة. ومع ذلك، لاحظ بعض المشاركين أنه على الرغم من تنفيذ بعض الإصلاحات المحددة فعلاً، فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به بشأن الهيكل المالي العالمي ومسألة العملة الاحتياطية الدولية.

١٩- وأكد بعض المشاركين على أهمية ضمان قدر أكبر من التنسيق لعمل الأونكتاد مع المنظمات الأخرى. ورأوا أنه في حين أن الوكالات لديها مزايا نسبية مختلفة، فإن الاتساق في النهج العام سيكون حاسماً بالنسبة لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وأشار المشاركون أيضاً إلى أوجه التآزر المحتملة بين البنية الإنمائية الدولية الجديدة و"برنامج توفير العمل الكريم" التابع لمنظمة العمل الدولية.

٢٠- وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، أكد العديد من المشاركين على أهمية التجارة كمحرك للتنمية وزيادة الإنتاجية ودعوا إلى تعزيز الإطار المتكامل المعزز وبذل مزيد من الجهود للوفاء بالالتزامات المتصلة بالمعونة لصالح التجارة. وعلاوة على ذلك، أشارت عدة وفود إلى ضرورة الاستفادة الكاملة من جميع أشكال المرونة التي يوفرها نظام منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، أشار مشاركون كثيرون إلى خيارات السياسات الضيقة والقيود التي تواجه العديد من أقل البلدان نمواً بسبب المعاهدات الثنائية والإقليمية (المادة ٢٤ النظام) أو الشروط الأخرى المتصلة بالسياسات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. ولاحظ بعض المشاركين أن الحالة قد تدعو إلى التوسع في مفهوم أقل البلدان نمواً ليشمل البلدان النامية المماثلة التي وقعت أقل البلدان نمواً اتفاقات تجارية إقليمية معها. وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية استخدام جميع أشكال المرونة التي تمنحها الاتفاقات التجارية القائمة، فقد حذر بعض المشاركين من اللجوء إلى التدابير الحمائية. وأخيراً، سلم المشاركون بضرورة إتمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٢١- افتتح الدورة التنفيذية الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية السيد إبراهيم س. م. العدوي (اليمن)، نائب رئيس المجلس.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٢- أقر المجلس في جلسته العامة الافتتاحية جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(51)/1. وبناءً عليه، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:
 - (أ) تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠. عناصر تشكيل هيكل تنمية دولي جديد لفائدة أقل البلدان نمواً: دور آليات الدعم الدولي
 - (ب) الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي التاسع
 - (ج) مساهمة الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١ وفي المؤتمر نفسه
- ٣- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الحادية والخمسين.

جيم - نتيجة الدورة

٢٣- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الاستنتاجات المتفق عليها (انظر الفصل الأول).

دال - اعتماد التقرير

(البند ٥٣ من جدول الأعمال)

٢٤- أذن مجلس التجارة والتنمية للرئيس بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

عمان	الاتحاد الروسي
غابون	إثيوبيا
غينيا	أذربيجان
فرنسا	إسبانيا
الفلبيين	إستونيا
فترويل (جمهورية - البوليفارية)	إسرائيل
فنلندا	ألمانيا
فييت نام	إندونيسيا
قبرص	أنغولا
كمبوديا	أوكرانيا
كندا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
كوبا	إيطاليا
كوت ديفوار	البرازيل
لكسمبرغ	البرتغال
ليسوتو	بلجيكا
مالطة	بلغاريا
مالي	بنغلاديش
ماليزيا	بنن
مدغشقر	بوتان
مصر	بولندا
المغرب	بيلاروس
المكسيك	تايلند
المملكة العربية السعودية	تركيا
ميانمار	تشاد
النرويج	الجزائر
نيبال	الجمهورية التشيكية
نيجيريا	الجمهورية الدومينيكية
هايتي	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الهند	الداغرك
هندوراس	زامبيا
هنغاريا	سويسرا
الولايات المتحدة الأمريكية	شيلي
اليابان	صربيا
اليمن	الصين
	العراق

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(51)/Inf.1.

- ٢- وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ولكن غير الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:
- الرأس الأخضر
الكرسي الرسولي
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- الاتحاد الأفريقي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
مركز الجنوب
- ٤- وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:
- مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:
- الاتحاد الدولي للاتصالات
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
- الفتة العامة
مهندسو العالم
السجل
مؤسسة الحكيم
- ٧- وشارك في الدورة الأعضاء في فريق المناقشة الآتية أسماؤهم:
- السيدة ستيفاني غريفيث - جونز، مديرة برنامج الأسواق المالية التابع لمبادرة حوار السياسات بجامعة كولومبيا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
السيد فانتو تشيرو، مدير البحوث بمعهد أفريقيا الشمالية في أوبسالا، السويد.